اعتماد لائحة الترقيات بالاجتماع المقبل لمجلس الإدارة

كتلة التعليم التطبيقي بحثت مع المضف عدم فصل القطاعين وإنشاء جامعة أمير الإنسانية

التقت كتلة التعليم التطبيقي والتدريب وزير التربية د. علي فهد المضف لمناقشة مستقبل الهيئة وقانونية تبعيتها لوزير التربية، ومثل الكتلة المهندس وائل المطوع رئيس رابطة التدريب بالكليات، والدكتور فنيس العجمي رئيس نقابة العاملين بالتطبيقي، والدكتور محمد البريوج رئيس رابطة أعضاء هيئة التدريب بالمعاهد.

وتم خلال اللقاء شرح ومناقشة ملابسات نقل تبعية الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب إلى معالي وزير التربية من خلال العودة لمرسوم إنشاء الهيئة رقم (63) لسنة 1982 وتبعيتها لوزير التربية، وقد ارتأت الكتلة أن المرسوم بقانون رقم 116 لسنة 1992 في شأن التنظيم الإداري وتحديد الاختصاصات والتفويض فيها قد أعطى الصلاحية الكاملة لمجلس الوزراء في نقل تبعية الهيئات المستقلة، حيث نص القانون في مادته الأولى على (يجوز بمرسوم نقل التبعية أو الإشراف أو الإلحاق المنصوص عليه في القانون المنظم لأي هيئة أو مؤسسة عامة أو إدارة مستقلة من مجلس الوزراء أو أي وزارة أو وزير إلى مجلس الوزراء أو وزارة أخرى أو وزير آخر، ويترتب على هذا النقل أن تحل الجهة الجديدة محل الجهة السابقة فيما تنص عليه القوانين واللوائح المتعلقة بالأمور التي تتولاها الهيئة أو المؤسسة العامة أو الإدارة المستقلة.

الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب

ونصت المادة الثانية من القانون على (للوزير المختص في سبيل مباشرة اختصاصه في الإشراف على المؤسسات العامة أو الهيئات العامة والإدارات المستقلة التابعة له أو الملحقة به أو بوزارته إصدار التوجيهات لها لتنفيذ السياسة العامة للدولة وللخطة الإنمائية ومتابعة سير العمل بها).

ونصت المادة الثالثة على (يصدر مجلس الوزراء قراراً بالقواعد والأسس التي يقوم عليها التنسيق والتعاون بين الوزارات والهيئات العامة والمؤسسات العامة والإدارات المستقلة، وللمجلس أن يوزع ويحدد الاختصاصات بين هذه الجهات في الأمور المشتركة بما يتفق مع الأعمال الرئيسية التي تختص بها كل جهة، كما يجوز للمجلس أن يعهد ببعض اختصاصات أحدى هذه الجهات إلى جهة أخرى إذا كان ذلك مرتبطا بعملها الأصلي ولازما لحسن سير العمل كما له أن يكلف جهة منها بعمل معين وفقا لمقتضيات المصلحة العامة).

ونصت المادة الرابعة على (يجوز لمجلس الوزراء أن يعهد ببعض الاختصاصات المخولة له بمقتضى القوانين واللوائح إلى رئيس مجلس الوزراء أو لجنة وزارية أو أحد الوزراء إلى مجالس متخصصة تكون رئاستها وأغلبية أعضائها من الوزراء).

وقد ارتأت الكتلة وبناء على هذا القانون صحة وسلامة تبعية الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب لوزير التربية.

وأكدت الكتلة خلال اللقاء على استقلالية الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وعدم المساس بمرسوم إنشائها رقم (63) لسنة 1982، وأن يكون وزير التربية له حق الإشراف عليها ورئاسة مجلس إدارتها فقط، وتم خلال اللقاء التوافق بين معالي وزير التربية د. علي المضف وبين الكتلة على عدة قضايا وهي التأكيد على عدم فصل القطاعين، والمضي قدما نحو إنشاء جامعة أمير الإنسانية المغفور له الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، وأن تكون كلية التربية الأساسية هي مقرها واساسها لتكون جامعة متخصصة في تخريج المعلم فقط، مع الإبقاء على جميع كليات الهيئة ومعاهدها على وضعهم الحالي وعدم المساس بقانون الهيئة الصادر في 1982، وتدفع الكتلة نحو إنشاء هذه الجامعة بأسرع وقت ممكن لما له من فائدة عظيمة على مستوى المعلم ومخرجات التعليم بشكل عام في المدارس لأن الأساس هو المعلم.

كما أكدت الكتلة خلال لقائها معالي وزير التربية على ضرورة الحفاظ على حقوق العاملين بالهيئة وأن يكون لكل قطاع الحق في تقلد المناصب الإدارية لمنتسبيه، بحيث يكون لقطاع التدريب الحق في تعيين المدربين في المناصب الخاصة به، وكذلك إعطاء الحق للإداريين بالقطاع المالي والإداري بتولي المناصب الإدارية بذات القطاع، بداية من نائب المدير العام بالإضافة لإعطاء الحق للمدربين في الكليات بتقلد المناصب الإدارية بالكليات بدءا من منصب نائب المدير العام ووصولا إلى مدراء الإدارات بالهيئة ، كما تم الاتفاق على اعتماد لائحة الترقيات الخاصة بقطاع التدريب وترقية حملة الدبلوم في اجتماع مجلس الإدارة المقبل، إضافة لفتح الباب أمام أعضاء هيئة التدريب والعاملين من حملة المؤهلات العليا للانتقال إلى كادر أعضاء هيئة التدريس.

وتوجهت الكتلة بشكرها لمعالي وزير التربية د. علي المضف لحسن استقباله لوفدها، وسعة صدره واستماعه بكل اهتمام لكل ما تم طرحه باللقاء من قضايا، وما أبداه من تعاون ملحوظ في حل كافة القضايا العالقة.

دعا إلى الإسراع بمواءمة المخرجات مع متطلبات سوق العمل

العتيبي : مئات المهندسين الصناعيين ينتظرون في طوابير الخدمة المدنية منذ سنتين

فهد العتيبي

حث أمين سر جمعية المهندسين المهندس فهد اردیني العتيبي الجهات المعنية بمواءمة متطلبات سوق العمل مع مخرجات التعليم العالي في البلاد ، معربا عن الأمل في أن تساهم عملية فصل وزارة التعليم العالي عن التربية للاسراع بحل هذه المشكلة والقيام بالبحث المطلوب للوقوف على متطلبات السوق وتوجيه المؤسسات التعليمية وجهات الابتعاث لإعلام الطلبة خريجي الثانوية الى التخصصات المطلوبة في سوق العمل بالقطاعين العام والخاص.

وأشار العتيبي إلى أنه لم يعد مقبولا وجود مئات المهندسين والمهندسات بطوابير الانتظار للعمل وهم من خريجي جامعة الكويت أو البعثات الداخلية الى الجامعات الخاصة أو الذين تم ابتعاثهم الى الخارج وكلفوا الدولة مبالغ طائلة وأنه بات من الضرورة حل هذه المشكلة بشكل سريع و الى غير رجعة .

وذكر أمين سر « المهندسين «، أن الجمعية تأمل أيضا من ديوان الخدمة المدنية وبالتعاون مع الجمعية وكلية الهندسة والبترول من انهاء مشكلة مئات المهندسين الصناعيين ووضع وصف وظيفي لهم وتغيير مسمى قسم الهندسة الصناعية الى هندسة نظم إدارية وصناعية ، لافتا الى وجود مئات المهندسين الصناعيين الذين ينتظرون على قوائم التوظيف في الديوان ولم يتم تعيينهم لعدم توافق المسميات المطلوبة في الجهات الحكومية مع حقيقية هذا التخصص الهندسي والمهارات التي يتمتع بها خريجو الهندسة الصناعية . وأكد العتيبي وجود مئات من المهندسين الكويتيين أيضا من تخصص هندسة البترول والذين لايجدون عملا ومنهم من ينتظر منذ أكثر من سنتين وإلى الآن لم تحل مشكلتهم ، مضيفا أننا في جمعية المهندسين على استعداد للتعاون مع الديوان ومع كلية الهندسة ووزارة التعليم العالي ودعمهم للوقوف على أسباب هذه المشكلة وتحديد متطلبات سوق العمل من التخصصات الهندسية وغيرها من التخصصات الأخرى . وأشار العتيبي إلى أن ثروتنا البشرية هي أساس أية تنمية تنشدها الكويت ونأمل أن نسارع في الحفاظ عليها وتنميتها ، مضيفا أن الجمعية طرحت من 3 سنوات برنامجا لاحلال المهندسين الكويتيين من خلال تأهيلهم وادماجهم في المشاريع الحكومية الا أننا لم نلق اي دعم من المؤسسات الحكومية المنفذة للمشاريع العملاقة رغم توفر الكثير من الفرص التي اتاحتها عملية تقييم واعتماد المهندسين غير الكويتيين من قبل الجمعية .

يواصلون عملهم ليل نهار في مختلف القطاعات لتطبيق القانون بالتزامن مع الحظر الجزئي

رجال الأمن .. « العين الساهرة » لحماية الوطن وأمان المواطن

المواطنون والمقيمون في أمن وأمان بفضل «العيون الساهرة »

رجال الأمن يعملون في أصعب الظروف لتعزيز الأمن في البلاد

«تصوير : صالح محمد»

يواصل رجال الأمن في مختلف قطاعات وزارة الداخلية الليل بالنهار في عملهم لتطبيق القانون وحماية الوطن وضمان أمان المواطنين والمقيمين،لاسيما وسط جائحة كورونا المستجد وآخر ذلك ما يتعلق بتطبيق قرار الحظر الجزئي في البلاد من الساعة الخامسة مساء إلى الخامسة صباحا.

ويقرن رجال الأمن في الكويت الساهرون على حمايته القول بالفعل إذ تنتشر النقاط الأمنية علي الطرق الرئيسية في البلاد مع توزيع دوريات الإدارة العامة لشرطة النجدة والإدارة العامة للعمليات المركزية.في موازاة ذلك تتولى دوريات الأمن العام إقامة نقاط التفتيش داخل المناطق السكنية وبالتنسيق مع دوريات الإدارة العامة للمرور في حين أنيطت بالإدارة العامة للمباحث الجنائية عملية توزيع دوريات جوالة طوال ساعات الحظر في جميع مناطق البلاد لضبط الأشخاص غير الملتزمين بقرار الحظر مع التشديد على إحالتهم الى جهات الاختصاص.

الدوريات تجوب أنحاء الكويت لتطبيق قرار الحظر

جهود كبيرة للتعامل مع الازدحام الذي يحدث قبل دخول وقت الحظر